صوت المجلس

نشرة دورية يصدرها مكتب الإعلام والثقافة
بالمجلس الوطني الارتري للتغيير الديمقراطي

العدد الثالث / نوفمبر 2023

راسلونا على الإيميل التالي: encdc.ex@gmail.com

في هذا العدد ...

إدانة المجلس الوطني لما يتعرض له الفلسطينيون من عدوان غاشم (ص 4)

انتفاضة أخريا التي زعزعت عرش الديكتاتورية (ص 2)

أطماع إثيوبيا في البحر الأحمر وموقف الإرتريين منها ... (ص 3 – 4)

افتتاحية العدد

في ذكرى انتفاضة أخريا
التي زعزعت عرش الديكتاتورية

صادف الواحد والثلاثين من أكتوبر مرور الذكرى الخامسة لانتفاضة حي "أخريا" في العاصمة الإرترية أسمرا. في هذا اليوم التاريخي انتفض شعبنا في أسمرا ضد ممارسات النظام الديكتاتوري الغاشم، والتي تجسدت في قراره الجائر بمنع ما أسماه " عدم استخدام الرموز الدينية في المدارس". جاء هذا القرار التعسفي، والذي يضرب عرض الحائط بحرية المعتقد والقيم الدينية لشعبنا، استمرارًا للتدخلات السافرة لهذا النظام الشمولي في الشؤون الداخلية للمؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية. وقد بدأ لنظام ممارساته الرعناء هذه فور التحرير، حيث اقتاد عددًا كبيرًا من الشيوخ وأساتذة المعاهد الإسلامية إلى السجون والمعتقلات، ولا يعرف مصيرهم حتى الآن، كما اعتقل مجموعة من أتباع شهود يهوا "الجهوفا"، فضلًا عن عزل بطريارك الكنيسة الأرثوذكسية الراحل الأنبا أنطونيوس، ووضعه قيد الإقامة الجبرية. وحري بالإشارة إلى أن النظام القائم قام فور استيلائه على السلطة في البلاد بالاعتداء على المؤسسات الدينية المختلفة وحقوق أتباعها،

وبالعودة إلى مدرسة الضياء، سيذكر تاريخ الشعب الإرتري البطل الموقف الشجاع لإدارة المدرسة، والمتمثل في رفض الامتثال للقرار التعسفي للنظام والقاضي بإجبار الفتيات على خلع الحجاب. إثر ذلك قامت أجهزة النظام القمعية باعتقال الشيخ الجليل والمناضل الصلب الحاج/ موسى محمد نور، رئيس مجلس إدارة المدرسة وعدد من زملائه، في خطوة لم تجرؤ القيام بها سلطات الاستعمار الاثيوبي. وفور انتشار هذا الخبر في المدينة خرجت جموع غفيرة من أبناء الحي في تظاهرة غاضبة تندد بالقرار التعسفي للنظام و إقدامه على اعتقال الحاج موسى وزملائه. ودفع النظام الديكتاتوري بقوات، من الشرطة والجيش، مدججة بالسلاح لمواجهة التظاهرة السلمية للمواطنين العزل، وقامت باعتداء آثم في حقهم، و اقتادت أعددًا كبيرة إلى السجن. ومما يؤسف له حقًّا أن أفراد الجيش والشرطة، بدلًا من التورط في تنفيذ أوامر الديكتاتور بحق شعبهم، كان ينبغي أن ينحازوا إلى جانب مطالب الشعب العادلة ويساهموا،

مع كافة قوى التغيير الديمقراطي، في إسقاط هذا النظام الشمولي وبناء نظام بديل يتمتع في ظله شعبنا الأبي بالحرية والعدالة والديمقراطية.

جديرٌ بالإشارة إلا أن الأحرار من أبناء شعبنا ظلوا يعبرون بأشكال مختلفة، منذ فجر التحرير، عن مقاومتهم للنهج الاقصائي للزمرة الحاكمة في إرتريا. وعلى سبيل المثال لا الحصر، قام نفر من أبطال الجيش الشعبي لتحرير إرتريا بحراك مقاوم للنظام عشية إعلان الاستقلال، ثم تلى ذلك حركة احتجاجية لجرحى حرب التحرير في ماي حبار. كما قامت جماهير شعبنا في عام 2009 بمقاومة شعبية مسلحة في "ديعوت" في شرق أكلي قوزاي، ثم "عملية فورتو" في 21 يناير 2013 التي قادها الشهيد العقيد سعيد على حجاي (ود علي). هذه التحركات المناهضة للنظام وجدت تفاعلًا كبيرًا من جماهير شعبنا في المهجر، ولا نبالغ إذا قلنا إن هذه التحركات كان لها إسهام كبير في اتساع رقعة الحراك المقاوم في أوساط شعبنا في المهجر.

إن المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي، إذ يعبر عن فخره واعتزازه بأي تحرك وطني مناهض للحكم الديكتاتوري الشمولي في إرتريا، يتقدم بنداء عاجل إلى جماهير شعبنا في الداخل والخارج لرفع وتيرة العمل المقاوم للنظام من خلال توحيد صفوفهم، وتفعيل كافة أدوات النضال من أجل تقصير أمد النظام الديكتاتوري .

مرة أخرى نترحم على شهداء انتفاضة مدرسة الضياء وعلى رأسهم الشهيد البطل/ الحاج موسى محمد نور، وأننا على يقين بأنه سيولد من رحم تضحيات ومعاناة شعبنا فجر الحرية والانعتاق، وأن هذه التضحيات لن تذهب سدى.

إطلاق سراح عدد من معتقلي انتفاضة أخريا

ونحن بصدد إصدار نشرة "صوت المجلس الوطني"، جاءنا خبر سار من أسمرا يؤكد على إطلاق النظام الإرتري سراح عددٍ من المعتقلين في قضية انتفاضة "أخريا"، التي جاءت كرد فعل قوى على اعتقال الرمز الوطني الحاج موسى محمد نور. هذا النظام البوليسي لم يقدم هؤلاء المواطنين إلى المحاكمة ولم يصدر أي حكم ضدهم، بل أبقاهم رهن الاعتقال التعسفي لستة أعوام تقريبًا. ومع ذلك فإننا نتمنى أن تكون هذه بداية لإطلاق سراح الآلاف من معتقلي الرأي والضمير، الذين لا يعرف أحدٌ مصيرهم حتى اللحظة، بالرغم من مرور اعتقال بعضهم ثلاثة عقود أو أكثر.

تصريح صحفي

بشأن الأوضاع الراهنة في قطاع غزة!!

تابع المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي بقلق بالغ التطورات الخطيرة التي تشهدها فلسطين المحتلة جراء المواجهات التي بدأت في السابع من شهر أكتوبر الجاري، بين المقاومة الفلسطينية وقوات الاحتلال الإسرائيلي، معبرًا عن قناعته الراسخة بأن التصعيد الخطير في قطاع غزة مؤخرًا، ما هو إلا نتيجة منطقية لاستمرار الظلم والطغيان الذي فرض على الشعب الفلسطيني لعقود طويلة، ولحرمانه من حقه في تقرير مصيره و إقامة دولته المستقلة، فضلًا عن الحصار الظالم الذي يعيشه أهالي غزة لما يربو عن ستة عشر عامًا.

كما يندد المجلس الوطني الإرتري بشدة بالهجمات الإسرائيلية المتواصلة على المدنيين والمنشآت الأهلية في قطاع غزة، والتي ترقى إلى مستوى جرائم الحرب - كما تنص عليه مواثيق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان - ويطالب المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية بتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين من إجراءات العقاب الجماعي لقوات الاحتلال الإسرائيلي، والقيام بتحرك عاجل لفتح ممرات إنسانية تسمح للمنظمات الدولية بإدخال المساعدات الطبية والغذائية إلى غزة.

وفي هذا الصدد، فإن المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي، انطلاقًا من موقفه المبدئي والثابت في دعم النضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني الشقيق من أجل تحرير ترابه الوطني و إقامة دولته المستقلة، يؤكد على أنه لا يمكن وضع حدٍّ للنزاع المستمر منذ أكثر من 75 عامًا تقريبًا، إلا بإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية. كما نعبر عن قناعتنا بأن الحروب لا يمكن أن تؤدي إلى حلول سياسية مستدامة، عليه نناشد المجتمع الدولي أن يوفر الأجواء المناسبة لإجراء مفاوضات الحل النهائي للصراع العربي الإسرائيلي، وفقًا للقرارات الدولية ذات الصلة.

نجاش عثمان إبراهيم

رئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوطني الإرتري

17 أكتوبر 2023

تصريح صحفي

بشأن تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي

حول إمكانية الحصول على منفذ بحري

تابعنا باستهجان واستنكار بالغ حديث الدكتور/ أبي أحمد علي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الفيدرالية، أمام جمع من أعضاء البرلمان الفيدرالي وقيادة حزب الازدهار الحاكم في إثيوبيا، حول ما أسماه الاطلالة على البحر، وأن البحر الأحمر ونهر النيل هما بمثابة" حياة أو موت" بالنسبة لإثيوبيا، مشيرًا إلى أن بلاده ستتخذ كل التدابير اللازمة لتحقيق أهدافها. ومن أخطر ما جاء في تصريحه قوله إنه يريد ضم وإلحاق جزء من المناطق الساحلية إلى الملكية الإثيوبية، مقابل منح إرتريا أو أية دولة جارة تُملِّكُه المنفذ، أسهمًا في شركة الهاتف الإثيوبية، أو الخطوط الإثيوبية، أو منحها قطعة بديلة من أراضي إثيوبيا. هذا التصريح العجيب لا يتعارض مع القانون الدولي فحسب، بل ينتهك أيضا سيادة أراضي الدول المعنية.

يؤكد المجلس الوطني الارتري للتغيير الديمقراطي على أن هذا التصريح يُعدُّ تعديًا سافرًا على سيادة إرتريا وعلى حقوق شعبها الذي مهر حرية ترابه الوطني بالدم، وقدم مئات الآلاف من خيرة أبنائه قرابين من أجل ذلك. ليس هذا فحسب، بل أن مثل هذا التصريح قد يكون بمثابة إعلان حرب من قبل إثيوبيا على جيرانها، وعلى وجه الخصوص إرتريا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن قطاعات واسعة من النخب الإثيوبية درجت على تكرار الادعاءات والزعم بأن إرتريا جزء من إثيوبيا، فرطت بها الجبهة الشعبية لتحرير تقراي، متهمة الوياني بارتكاب خطأ تاريخي. هذا الادعاء الباطل يأتي متوافقًا مع الأطماع التوسعية الإثيوبية عبر التاريخ، ويقابله استهجان ورفض صارم من قبل الشعب الإرتري برمته، والذي تجسد بشكل جلي في تصويته بإجماع بـ "نعم للاستقلال" في الاستفتاء العام الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة وحضره مراقبون من عددٍ كبير من دول العالم.

يبدو أن الإثيوبيين لا يريدون أن يتعلموا من التاريخ البعيد والقريب لعلاقتهم بإرتريا وبشعبها. ولا ضير إذن من أن نُذكِّرهم بأن التضحيات الجسام التي قدمها الشعب الإرتري من أجل تحرير ترابه الوطني، بعد نضال سياسي وعسكري استمر لخمسة عقود، برهنت، بما لا يدع أي مجال للشك، أن الجبروت والقهر لا يمكن أن يرضخ شعبنا المناضل، الذي أرغم قوات الاحتلال على الخروج من أرضنا وهي تجر أذيال الهزيمة والعار. لكن، وعلى الرغم من المرارات التي خلفها الاحتلال الإثيوبي البغيض على شعبنا، تسامى

الشعب الإرتري على جراحاته، وظل يؤكد دومًا على رغبته في نسيان الحقبة الاستعمارية المظلمة، ويمد يد الأخوة وحسن الجوار مع الشعب الإثيوبي، وصولًا إلى علاقات تكافؤ مبنية على التعاون والتكامل لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار لشعبي البلدين، لقناعته الراسخة بأن أحلام بعض المجموعات الإثيوبية بالعودة الى الماضي الاستعماري، لن تخدم السلام والاستقرار في المنطقة.

جدير بالإشارة إلى أن إثيوبيا ليست البلد الوحيد الذي لا يملك منفذًا بحريًّا، فهناك الكثير من الدول الحبيسة، ولكنها تتطور وتنمو لأنها اختارت أن تتعايش مع و اقعها، و أبرمت اتفاقيات مع الدول المطلة على المنافذ البحرية، وصنعت شراكات عادت عليها بالخير. وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا الإصرار على لغة التحدي، وإطلاق العنان للتفكير الاستعماري العقيم، واستدعاء الأساطير الكهنوتية لحكام إثيوبيا الهالكين؟ ألم يكن الأمر ميسورًا بأن تتحاور إثيوبيا مع جيرانها، من أجل استخدام مو انئهم، كما فعلت ومازالت مع الشقيقة جيبوتي!!؟

وفي هذا السياق، يحمل المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي النظام الديكتاتوري القائم في إرتريا، مسؤولية الغموض الذي يكتنف العلاقات الإرترية – الإثيوبية، وعدم سعيه الجاد لترسيم الحدود بين البلدين وفقًا لاتفاقية الجز ائر وقرار لجنة الحدود الدولية، خاصة بعد إزاحة حكم الجبهة الشعبية لتحرير تقراي (وياني تقراي) الإثيوبية من السلطة، والتي كانت تماطل في تنفيذ القرار، وقيام تحالف مشبوه بين النظامين، كما تابعنا جميعًا منذ توقيع الاتفاقية بينهما في عام 2018. لذا فإن السعي إلى ترسيم الحدود بين البلدين بشكلها النهائي، بناءً على الحدود الاستعمارية المتوارثة، وكذلك على اتفاقية الجز ائر التي تعتبر نهائية وملزمة، أصبح أمرًا ملحًّا في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى.

إننا في المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي، نؤكد لإثيوبيا ولكافة جير اننا، على أن الشعب الإرتري يتطلع إلى بناء علاقات تعاون وتكامل معهم، والاستفادة مما حبانا الله من مقدرات اقتصادية كبيرة وموقع استر اتيجي واعد وشعوب مكافحة، بما يحقق التطلعات المشروعة لشعوبنا جميعًا، والارتقاء بدولنا إلى مصاف الدول المزدهرة. وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا بإقامة أنظمة ديمقراطية في بلداننا جميعًا تحترم إرادة شعوبها وتطلعاتها. فالشعب الإرتري الذي يعيش في ظل نظام يفتقد إلى أبسط مقومات الدولة الحديثة، ويحكم من قبل نظام شمولي بالحديد والنار لأكثر من ثلاثة عقود، لا يمكنه أن يتطلع إلى بناء علاقات تعاون وتكامل مع جير انه قبل ترتيب بيته الداخلي. وعليه فإن من أولويات المجلس الوطني الإرتري إسقاط نظام الفرد الشمولي، وإحلاله بنظام ديمقراطي يحقق الديمقراطية والعدالة والمساواة في ربوع بلادنا.

ختامًا، نطالب الحكومة الإثيوبية وحزب الازدهار الحاكم إعادة النظر فيما ذكره رئيس وزراء إثيوبيا، وسحب تصريحاته التي لا تخدم الاستقرار والسلام وعلاقات حسن الجوار في عموم المنطقة.

مكتب الثقافة والإعلام
للمجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي
18 أكتوبر 2023

البروفسور محمد بشير يوجه رسالة إلى الوزير الإثيوبي دمقي مكونن

بعث مسؤول مكتب العلاقات الخارجية والشؤون الإنسانية في المجلس الوطني الإرتري البروفسور/ محمد بشير رسالة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في جمهور إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية السيد/ دمقي مكونن حسن، تضمنت التعبير عن امتعاض المجلس الوطني من تصريحات رئيس الوزراء الإثيوبي الدكتور/ أبي أحمد علي التي أدلى بها بخصوص إيجاد منفذ بحري لإثيوبيا. وطالب البروفسور محمد بشير السلطات الإثيوبية بسحب هذا التصريح والتراجع عن الادعاء بأن لإثيوبيا حق تاريخي وقانوني وطبيعي في الحصول على منفذ بحري لها في شواطئ البحر الأحمر، مؤكدًا على أن هذه التصريحات أعادت إلى الأذهان ذكريات أكثر من نصف قرن من الصراع الدامي بين الشعب الإرتري والاحتلال الإثيوبي، حيث خاض الإرتريون نضالًا سياسيًّا وعسكريًّا لتحقيق استقلالهم وتأمين سيادتهم الوطنية والذي توج بالاستفتاء الذي صوت فيه الشعب بنسبة 99.83% بنعم للاستقلال الناجز و إقامة دولة إرترية كاملة السيادة. كما أشار مسؤول العلاقات الخارجية والشؤون الإنسانية إلى أن هذا التصريح غير المسؤول قد يفسر بأنه "إعلان حرب" على إرتريا، معبرًا عن مخاوفه من استغلال النظام الديكتاتوري في إرتريا للتصريح الإثيوبي في تصعيد الموقف، الذي يمكن أن يقود إلى اندلاع حرب جديدة بين البلدين، والتي ستجلب بلا شك المزيد من البؤس في بلدينا والمنطقة، فضلًا عن إزهاق أرواح بريئة. كما أعرب عن تطلع المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي، وهو أكبر تحالف لقوى المعارضة الوطنية الإرترية، في بناء علاقات التعاون والتعايش السلمي بين شعوب المنطقة، على أساس احترام سيادة كل بلد، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، مؤكدًا على استعدادنا لإقامة ترتيبات تجارية عادلة مع إثيوبيا مستقبلًا للاستفادة من الموانئ الإرترية، دون المساس بسيادة إرتريا عليها، وفقًا للمواثيق والقرارات الدولية التي تنظم هذه الأمور. كما ذكر الطرف الإثيوبي بضرورة ترسيم الحدود بين البلدين وفقًا لقرار الحدود الإرترية – الإثيوبية التابعة للأمم المتحدة الصادر في 13 أبريل 2002. وفي نهاية رسالته أكد البروفسور/ محمد بشير مسؤول العلاقات الخارجية والشؤون الإنسانية في المجلس الوطني الإرتري أكد على أن مثل إيجاد علاقات تعاون وتكامل بين دول منطقة القرن الأفريقي بشكل مستدام لا يمكن أن تتحقق إلى بوجود أنظمة منتخبة ديمقراطيًّا من قبل شعوبها، على أنقاض الأنظمة الشمولية وفي مقدمتها النظام الإرتري.

لقاء مثمر وبناء بين

ملتقى الأكاديميين الإرتريين وقيادة المجلس الوطني الإرتري

بمبادرة كريمة من ملتقى الأكاديميين الإرتريين عُقد يوم السبت 4 نوفمبر 2023، لقاء مثمر وبناء بين عضوية الملتقى ورئيس المكتب التنفيذي للمجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي الدكتور/ نجاش عثمان، ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثالث للمجلس الوطني الإرتري الأستاذ/ حسن علي أسد. تناول اللقاء آخر المستجدات السياسية على ساحة المعارضة الإرترية والجهد الذي يبذله المجلس الوطني في سبيل الارتقاء بالعمل الوطني المقاوم ضد الحكم الديكتاتوري في بلادنا. وقد تناول رئيس المكتب التنفيذي، بوضوح وشفافية، الصعوبات التي تواجه العمل المقاوم ، داعيًا إلى ضرورة قيام الأكاديميين والمثقفين الإرتريين بدور فعال في إنجاح الجهود المبذولة لتذليل تلك الصعوبات، ودفع وتيرة العمل النضالي لشعبنا، وتمكين المجلس الوطني الإرتري، من أن يلعب دوره القيادي في معسكر قوى التغيير الديمقراطي.

وفي سياق الاستعدادات الجارية لعقد المؤتمر الثالث للمجلس الوطني الإرتري، أوضح الأستاذ/ حسن علي أسد المراحل التي وصلت إليها عملية التحضير، والبرامج الموضوعة من قبل اللجنة التحضيرية لعقد سلسلة من اللقاءات الحوارية مع القوى السياسية والمدنية، وكذلك مع الأكاديميين الإرتريين، وذلك للاستئناس بآرائهم ومقترحاتهم في تطوير مسودات وثائق المؤتمر الثالث، وخاصة مسودة وثيقة المرحلة الانتقالية. وأشار الأخ رئيس اللجنة التحضيرية إلى الآمال المعقودة على الأكاديميين والمثقفين الوطنيين في إنجاح العمل الجاري لعقد مؤتمر يلبي تطلعات شعبنا المناضل.

ثم أتيحت الفرصة للإخوة أعضاء الملتقى، حيث طرحوا تساؤلات هامة، وقدموا مقاربات علمية حول و اقع المعارضة الإرترية ، وأهمية العمل لتطوير أدائها على كافة المستويات. كما أبدوا استعدادهم بدعم المجلس الوطني الإرتري لتعزيز دوره النضالي، باعتباره أكبر مظلة وطنية جامعة تمتلك وثائق ورؤى هامة. كما أكد الأكاديميون الإرتريون أعضاء الملتقى على استعدادهم التام للمساهمة في إنجاح الجهود التي تبذلها اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثالث للمجلس الوطني حتى يكون المؤتمر انطلاقة قوية نحو تحقيق ما يصبوا إليه شعبنا الإرتري من الحرية والعدالة في بلاده.

رئيس جهاز أمن النظام الإرتري يزور سرًّا أديس أبابا !!

أفادت مصادر مطلعة بأن الجنرال أبرها كاسا، رئيس جهاز الأمن الإرتري، قام بزيارة سرية إلى العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، حاملًا رسالة شفهية من الرئيس الإرتري إسياس أفورقي إلى القيادة الإثيوبية، تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين والتي شهدت في الفترة الأخيرة فتورًا ملحوظًا، وخاصة بعد توقيع اتفاقية بريتوريا بين الحكومة المركزية في إثيوبيا والجبهة الشعبية لتحرير تقراي (وياني تقراي) والتي أدت إلى وقف الحرب التي دارت بين الطرفين لثلاثة سنوات في إقليم تقراي، وشارك فيها النظام الإرتري بجانب الحكومة المركزية الإثيوبية. وأضافت تلك المصادر بأن أبرها كاسا عرض على الحكومة الإثيوبية استعداد النظام الإرتري التوسط بينها وبين قوات "فانو" الأمهرية التي تقاتل الجيش الإثيوبي بدعمٍ لوجستي من الجيش الإرتري. إلا أن الحكومة الإثيوبية رفضت الوساطة، وطالبت النظام الإرتري بإيقاف دعمه لقوات "فانو" الأمهرية.

ويجدر الإشارة هنا إلى أن قوات فانو كانت مشاركة بقوة بجانب الجيش الفيدرالي الإثيوبي في حربه مع إقليم تقراي، كما أن هناك نزاع بين إقليمي "تقراي" و"أمهرا" حول تبعية بعض المناطق في شمال إثيوبيا.

ماذا وراء تصريحات أبي أحمد الاخيرة!!؟؟

بقلم المناضل الدبلوماسي/ علي محمد صالح شوم

تابع العالم تصريحات الدكتور أبي أحمد الاخيرة أمام برلمان بلاده، والتي دعا فيها إلى ضرورة إيجاد منفذ بحري على البحر الاحمر مستدعيًا تاريخ أباطرة بلاده مدعيًا أحقية بلاده لمنفذ بحري، وذكر أن إثيوبيا التي بلغ تعداد سكانها ١٢٠ مليون نسمة، لا يمكنها أن تعيش بدون ميناء خاص بها، أي ميناء تؤول ملكيته إليها.

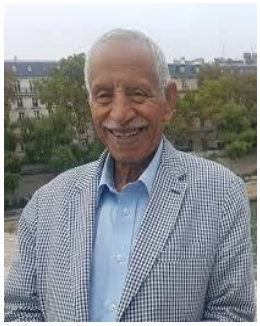

ومن غرائب الأمور أن رئيس وزراء إثيوبيا وعند وصوله لسدة الحكم خلفًا للسيد هيلى ماريام ديسالن، أعلن قبوله باتفاقية الجزائر ونتائج المحكمة الدولية الخاصة بترسيم الحدود بين بلده وإرتريا، والتي أوقفت الحرب التي اندلعت في العام ١٩٩٨م، وعرفت في الإعلام بحرب الحدود او حرب بادمى. فكانت الزيارات المتبادلة بين الطرفين، والتصريحات التي تخرج من العرف الدبلوماسي، كحديث طاغية أسمرا (أن من يقول أن الشعب في إرتريا و إثيوبيا شعبين لا يعرف التاريخ) ، وحديث أبي احمد في باريس أنه يمثل إرتريا، وذلك إثر إعلانه تأسيس قوات بحرية إثيوبية بمساعدة فرنسا، وراجت أحاديث كثيرة وقتها في هذا الشأن، وزيارة إسياس لمدينة قندر الإثيوبية وقوله أن جده مدفون هنا.

كل ذلك كان يؤكد حقيقة واحدة، أن النظامين يمران بشهر عسل، وقد يتعدى ذلك إلى علاقات استراتيجية قد تستمر لفترة طويلة من الزمن.

كما تابعنا توقيع الاتفاقات بين النظامين في جدة وتسلم الأوسمة والجوائز لصانعي السلام في الإقليم - حسب ما نقل في وسائل الاعلام آنذاك - وتسلم أبي أحمد جائزة نوبل للسلام. كل ذلك قاد إلى الحرب على إقليم تقراي في شمال إثيوبيا، وكلنا يعلم النتائج الكارثية لهذا الحلف غير المقدس، والتي وصفت نتائجه بحرب الابادة والتطهير العرقي.

اليوم وبعد كل هذا، يستعد الطرفان إلى قتال بعضهما، والحجة هى المنفذ البحري. هذا هراء تفضحه الحقائق على الأرض، فإن الكثير من الدول في العالم ليست لها موانئ، ولكنها تنمو وتتطور وتتعاون مع جيرانها، وتتبادل معها المنافع، بما يخدم شعوبها ولم تحدث حروب وخلافات بشأن المنافذ البحرية. ونحن نعتقد إن موضوع الحرب التي يتوقع لها ان تنفجر في أية لحظة سببها الرئيسي خداع الطرفين لبعضهما البعض، وهذا أمرٌ متوقع، لأن الاتفاقية التي وقعها الطرفان في مدينة جدة السعودية لم يعلم عنها الشعب شيء، ولم تطرح على المؤسسات لتصادق عليها الجهات التي لديها الحق في ذلك، خاصة إرتريا، وذلك لعدم وجود المؤسسات أصلًا.

من الواضح أن ما ينوي أبي احمد القيام به، هو تغيير نظام إسياس أفورقي والاتيان بعناصر موالية له، تصبح لعبة في يده، لتصبح إرتريا دولة منقوصة السيادة. وقد تصل الأمور بعدها الى أية صيغة وهمية للسيطرة على إرتريا.

إذا كان هذا هو الموقف فماذا سيكون دور المجتمع الدولي والاتحاد الإفريقي؟ سؤال ستتضح إجابته بالتأكيد خلال الفترة القادمة!! وعلى الارتريين، في مختلف مواقع تواجدهم، التظاهر وكشف نوايا إثيوبيا وإمبراطورها الجديد أبي أحمد.

* * * * * * * * * * * * * * * * *

السلام الوطني الإرتري

تأثير التعددية السياسية والاجتماعية والثقافية على السلم الأهلي

زين العابدين شوكاي

تم تقديم هذه الورقة في مهرجان كاسل ، الذي أقيم في ستوكهولم – السويد في الفترة الواقعة من 20-22 من شهر يوليو 2018، ورأينا إعادة نشرها لتعميم الفائدة

ما هو السلام الوطني، وما هي شروطه؟

السلام من حيث المبدأ قيمة إنسانية هامة يتوق إليها الفرد والجماعة، ولا تستقيم الحياة الطبيعية بدونه في أي تجمع بشري أو أي وطن من الأوطان. والسلام فيه مكسب ومصلحة للجميع، ولا يتضرر من السلام إلا تجار الحروب بكل أنواعهم. ولا يعني السلام وقف الحروب والنزاعات، لأن السلام ليس معنى عكسيًا لحالة الحرب فقط، بل هو بالدرجة الأولى حالة ذهنية ونفسية تجد القبول لدى البشر الطبيعيين (بمعنى أنه طبيعة بشرية)، ولا ينفر من السلام إلا من كان يعاني من مشاكل وعقد نفسية. عندما نضيف الى مفهوم السلام بأنه "وطني إرتري"، كما هو عنوان هذه الورقة، فالمقصود من ذلك أن يكون هناك سلام بين الإرتريين أنفسهم، وأن تسود حياتهم علاقات سلمية ترتكز على قيم العدالة الإنسانية، مسنودة بمؤسسات تضمن استمراريتها، وبقضاء عادل ينصف المظلومين، ويحمي القانون، وبنظام سياسي يتسم بالوطنية يتيح للجميع التساوي أمام القانون، ولا يسمح بأي حال من الأحوال، وتحت أي حجة من الحجج أن يفلت الأفراد والجماعات من العقاب.

لماذا نحتاج إلى السلام بين الإرتريين؟

لأن السلام يساعد على تنمية الموارد الطبيعية والبشرية، ويحقن الدماء، ويوفر حياة كريمة لمكونات الوطن الواحد. ويستلزم تحقيق السلام الوطني أن تشارك مكونات الوطن الواحد في صنعه، فلا يمكن أن يتوفر السلام في ظل نظام سياسي غير ديمقراطي، مبني على الظلم، ويتلاعب بمكونات الوطن وأمنهم وسلامتهم لصالح إطالة أمد سلطته، (كما نشاهد اليوم في إرتريا)

ويؤكد الخبراء في مختلف العلوم، كما تؤكد كافة التعاليم الدينية والأخلاقية التي تهتم بالإنسان وراحته، على أن السلام هو حالة ذهنية. بمعنى أن الإنسان الذي يحس بالسلام الداخلي مع نفسه، هو القادر والمرشح لأن يصل إلى السلام مع محيطه، والعكس صحيح، فالشخص الذي يفتقد إلى السلام الداخلي، لا يمكنه أن يعيش في سلام ووئام مع محيطه. وإذا فهمنا السلام على أنه حالة ذهنية/نفسية، و أنه لا يتحقق في الجماعة إلا إذا تم تحقيقه في الأفراد، ولا يمكن أن يتم السلام إلا في ظل نظام عادل يشرك الجميع في صنعه، فهذه من شأنها أن تشكل عمومًا الضمانات والشروط الأساسية لتحقيقه، والحفاظ عليه، وديمومته.

في السابق كان يفهم من السلام على أنه افتقاد لحالة الاحتراب والاقتتال بين الدول والجماعات، لكنه وبعد الحرب العالمية الثانية، وخروج دول أوروبا الغربية على وجه التحديد من الحرب أصبح التفكير في السلام يأخذ أبعادًا أخرى، دون الانتقاص من العلاقة القائمة والمباشرة بين المفهومين المتعاكسين الحرب/السلام، و أنشئت الكيانات التي تحفظ الأمن والسلام بين الدول مثل الأمم المتحدة، وأهم مؤسسة فيها، وهو مجلس الأمن الدولي، والإتحاد الأوروبي، الذى بدأ باتحاد الفحم والصلب الذي أنشئ عام 1952، ثم السوق الأوروبية المشتركة، ثم الاتحاد الأوروبي.

إذًا، التحول الكبير الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية هو أن السلام أصبح مفهومًا ثقافيًا، وبالتالي بدأ الاهتمام بتنمية ثقافة السلام. واليوم نرى بوضوح أن في الديمقراطيات الغربية العريقة على الأقل، هناك ما تعرف بـ"ثقافة السلام". كما أن هناك اليوم رأي عام غربي مناصر للسلام، وداعم له في أي مكان في العالم، ليس فقط في القارة الأوروبية.

نحن، شعوب القرن الأفريقي عامة، والشعب الإرتري على وجه الخصوص، بحاجة إلى إدخال مفاهيم جديدة في تعاملاتنا وفي

ثقافتنا العامة تعززوتقوي "ثقافة السلام"، لأن منطقتنا تعتبر وبامتياز من أكثر مناطق العالم التي شهدت حروبًا ونزاعات، وتركت هذه النزاعات والحروب ضحايا كثر، وخربت الديار، وشردت الآلاف، وهدمت الأوطان، وفرقت أفراد الأسرة الواحدة في مختلف أصقاع الكرة الأرضية.

كيف نحقق كإرتريين "السلام الوطني الإرتري"؟

نحتاج بداية أن نقرونعترف بأن السلام فيه فائدة فردية وجماعية، وأن الذي يحرم غيره من السلام، لا يمكن أن ينعم بالسلام لنفسه ولجماعته، وبالتالي لا يمكن أن يجتمع السلام مع القهر، والسلام مع الظلم، والسلام مع الفقر، والسلام مع الجهل، والسلام مع الظلم، والسلام مع الفوضى. وبالتالي فالسلام في أي بلد وأي مجتمع يحتاج إلى توفير الحرية بدل القهر، والعدل بدل الظلم، واستغلال الموارد بدل هدرها و إفقار الناس نتيجة هدرها أو التلاعب بها، وتوفير التعليم والتثقيف الشعبي بدل تجهيل الناس. ويحتاج السلام إلى وجود نظام ديمقراطي مستقر، وفيه مؤسسات تحمي حقوق الأفراد والجماعات، بدل الفوضى التي تؤجج الصراعات والنزاعات.

إن من أهم الأسس التي تُبنَى عليها الدول والأوطان هي مسألة "التعايش السلمي بين مكوناتها". والحديث عن المكونات يقودنا مباشرة إلى الحديث عن التعدد الذي تتميزبه المجتمعات، وإرتريا ليست استثناءً في هذا الأمر، فالإقراربالتعددية السياسية، والاجتماعية، والثقافية يقودنا إلى الحاجة لوضع الأسس السليمة لتأمين وضمان التعايش بين هذه المكونات.

السؤال إذًا، كيف نحيل التعدد بكل أشكاله السياسي منه، والاجتماعي، والثقافي إلى نعمة بدل نقمة؟

الحديث عن التعدد السياسي له الأولوية في هذه المرحلة، لأنه يؤثر بشكل مباشر على أدائنا كقوى سياسية ومدنية عاملة في الساحة. ويمكن القول باختصار إن التعدد السياسي، والخلاف حول الأهداف والوسائل ميَّزالو اقع السياسي الإرتري منذ الأربعينيات، أي منذ فترة تقرير المصير. وعلى الرغم من أهمية الو اقع السياسي، وتأثيره الكبيرعلى الو اقع الاجتماعي، والثقافي، لكن السياسي محكوم دوماً بأنه مرحلي ومتغيربصورة أسرع من الو اقع الاجتماعي والثقافي.

التعدد السياسي:

إذا حاولنا استعراض الو اقع السياسي منذ فترة تقرير المصيروحتى يومنا هذا، يمكن القول إنه و اقع يتميزبالتعددية السلبية. أما لماذا نسميه بالتعدد السلبي، لأنه كان و اقعًا تميزبالتشرذم، ففي الأربعينيات كان الخلاف بين دعاة الاستقلال وبين دعاة الوحدة مع إثيوبيا كبيرًا، ولم تحاول القوى السياسية في تلك المرحلة الاقتراب من بعضها البعض، وحل هذه الإشكالية، بل تميزالو اقع السياسي الإرتري في تلك المرحلة بالتباعد في الأفهام والأهداف، لكن سرعان ما أدرك دعاة الوحدة مع إثيوبيا أنهم فرطوا في أنفسهم ووطنهم بثمن بخس للإمبراطورية الإثيوبية، التي لم يكن همها الأول الإنسان الإرتري، بل أرضه وموانئه، وكان الوقت متأخرًا عندما أدركوا ذلك، لأنهم تسببوا في فشل أبناء وطنهم من دعاة الاستقلال، وفشلوا هم أنفسهم في تحقيق مكاسب شخصية أو فئوية كبيرة، كما كانوا يحلمون. وهناك وثائق تاريخية تشهد على أنه وبعد فوات الأوان حاول دعاة الوحدة مع إثيوبيا تدارك هذا الخطأ التاريخي، وهناك منظمة أنشأها شباب حزب الوحدة "أندنت"، وأطلقوا عليها "محبرطعسا – جمعية الندم" إذا صحت الترجمة، للتعبيرعن الندم الذي أحسوا به من التفريط بوطنهم وشعبهم لصالح نظام سياسي كهنوتي لم يكن همه الأول الشعوب، حتى الشعب الإثيوبي نفسه، بل كان من أهم أولوياته ضمان واستمرارية البقاء على سدة الحكم، واستغلال التناقضات الاجتماعية والثقافية، لتوظيفها لصالح مشروعه الهادف إلى ضم إرتريا قسرًا إلى إثيوبيا. هذا السلوك السياسي أدخل إرتريا وشعبها في حرب تحرير طويلة الأمد تم إحراق الأخضروالياس فيها، وقام الإرتريون بالثورة ليس لأنفسهم فقط، بل ساهموا في تثوير الشعب الإثيوبي أيضًا.

ثم انتقل الخلاف إلى الحراك السياسي الذي أعقب عملية ضم إرتريا الى إثيوبيا، أي بين حركة تحرير إرتريا التي كانت تمهد لإحداث انقلاب سياسي من الداخل لتحقيق الاستقلال، وبين جهة التحرير الإرترية التي انتهجت الكفاح المسلح كوسيلة لتحرير إرتريا من ربقة الاحتلال الإثيوبي. هذا الخلاف أيضًا لم يتم حسمه بالتفاهم والوصول الى تسويات تحقن دماء الإرتريين، بل تم حسمه بقوة السلاح، وإنهاء الوجود السياسي والعسكري لحركة تحرير إرتريا في الستينيات. وكان من المؤسف ألا يتحاورالاشقاء في كيفية حل تلك الخلافات، بل كانت عمليات الاستقطاب للحركيين لصالح جهة التحرير الإرترية، الهم الأساسي والأول، على الرغم من وجود فرصة لإرساء قواعد الاحتكام إلى الحجج والمنطق والعقل في حسم تلك الخلافات، ولو حسمت خلافات الحركة/الجبهة بالحوار، كانت

ستكون بداية طيبة في إرساء قواعد حل الخلافات بالاحتكام إلى العقل والحوار.

ثم حدث الانشقاق داخل جبهة التحرير الإرترية بحكم فشل الأساليب التي تم انتهاجها لمعالجة الو اقع الاجتماعي المتمثل في الإقليمية والقبلية وغيرها من الظواهر في تلك المرحلة، وخرج من رحم جبهة التحرير الإرترية تنظيمًا جديدًا أطلق على نفسه قوات التحرير الشعبية، الذي كان في بدايته عبارة عن تحالفات لمختلف التيارات التي كانت السمة الغالبة فيها، القبلية، والمناطقية، والإقليمية، والطائفية، والتي كان القاسم المشترك بينها خلافها مع قيادة جبهة التحرير في تلك المرحلة. هنا أيضًا تم انتهاج أسلوب الحسم العسكري لحل الخلافات السياسية التي يمكن إرجاع خلفياتها إلى القضايا الاجتماعية والثقافية الخلافية المذكورة أعلاه.

وهكذا استمرت متوالية الخلافات السياسية في جسم الثورة الإرترية قبل استقلال البلاد وبعدها، وحتى في الجسم السياسي الواحد الذى كان ينقسم في كل مرة على نفسه، وحدوث تحالفات غير مقدسة لحسم المعركة ضد الخصوم السياسيين، وكان أسوأها و أبغضها إلى نفوس الإرتريين، التحالف غير المقدس الذي حدث بين الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا والثورة الشعبية لتحرير تجراي (الوياني)، لتصفية فصيل وطني، والذي ترك في نفوس الكثيرين مرارات صعبة نحصد نتائجها المخيبة للآمال حتى يومنا هذا، و أنهى الوجود العسكري لأكبر تنظيم سياسي– عسكري في حركة الثورة الإرترية، وهو تنظيم جبهة التحرير الإرترية في بداية الثمانينيات.

بعد استقلال إرتريا، وحسم المعركة مع الوجود الإثيوبي على الأرض الإرترية بقوة السلاح، كان الأمل الذي يحدو كل الإرتريين من مختلف التيارات الدخول في مرحلة سياسية جديدة تستفيد من التجارب ال سلبية السابقة في التعاطي مع قضية التعدد السياسي، لكن خيبة أمل الإرتريين كانت كبيرة، عندما أعلن رأس النظام الإرتري إسياس أفورقي رفضه التام للتعدية السياسية التي وسمها بأوصاف لا تليق بقائد سياسي ينتمي إلى القرن العشرين، والواحد والعشرين. وهكذا دخلت إرتريا في ثلاثة عقود مظلمة منذ استقلالها وحتى يومنا هذا الذي تشهد فيه إرتريا، ومنطقة القرن الأفريقي، تحديات جديدة وفرصًا كبيرة، أقل ما يقال عنها إنها مرحلة جديدة من العلاقات السياسية بين دول المنطقة، لكن الشعب الإرتري لم يلحظ حتى مجرد مبشرات أولية لهذه التطورات الإيجابية.

- بقي أخيرًا أن نشير إلى أن المشكلات التي نتجت عن التعددية السياسية، والمعالجات الخاطئة التي تكررت لمشكلة التعددية السياسية، يجب أن تشكل درسًا هامًا لنا جميعًا للاستفادة من التغيرات السياسية القادمة التي يجب أن تعمق ثقافة تقبل الآخر المختلف سياسيًا، وأن يكون الناخب الإرتري هو الحكم بين التنظيمات والأحزاب السياسية في انتخابات عامة حرة ونزيهة في إرتريا المستقبل، في ظل تعدد سياسي تحكمه القوانين، ويكون الدستور الإرتري الضابط لحركته، بمعنى دولة يحكمها القانون، وحياة سياسية حزبية ومدنية متطورة تساعد على إشراك قطاعات واسعة من أبناء شعبنا في العملية السياسية، خاصة القطاعات التي كانت تحس بأنها مبعدة، ولم يتح لها التعبير عن نفسها، وعن مظالمها، وطموحاتها، وفى مقدمتها المجموعات الإثنية والثقافية على سبيل المثال العفر والكوناما وغيرهم.

التعدد الاجتماعي:

القوى الاجتماعية التي كانت حاملة للثورة الإرترية، وبالتالي للعمل الوطني الإرتري، كانت خلفياتها تتباين بتباين المراحل التاريخية، وهذا بدوره أثر على الأداء السياسي بصورة واضحة. نشأت الثورة الإرترية في بيئة قبلية زراعية/رعوية في بداياتها الأولى، وهي كانت استمرارًا للوعي السياسي الذي نشأ في فترة تقرير المصير، والذى كانت الر ابطة الإسلامية الإرترية الفصيل المتقدم فيه، حيث سبق هذه المرحلة حراك اجتماعي/تحرري من العلاقات الإقطاعية التي كانت سائدة في مجتمع المنخفضات على وجه التحديد، حيث شهدت هذه العلاقات الإقطاعية اضمحلالًا تدريجيًا منذ دخول الاستعمار الغربي للبلاد، وقام بتجنيد أبناء المستعمرة قسرًا في حروبه المختلفة، بحيث تساوى الجميع اجتماعيًا في سلك العسكرية الإيطالية، وكانت هذه المرحلة من أهم مراحل تبلور الشخصية الوطنية الإرترية، وهناك حقائق تاريخية في إرتريا وغيرها تؤكد على أن المؤسسة العسكرية لعبت دورًا توحيديًا للكثير من الشعوب، بحيث انصهرت أقوام، وأعراق، وثقافات في بوتقة المؤسسة العسكرية، لتشكل في نهاية المطاف وعاءً للشخصية الوطنية، وتوحد همومها ومشكلاتها بصورة تدريجية وتراكمية كما حدث عند خروج الإيطاليين من بلادنا.

نعود فنقول إن الحامل التاريخي للحالة الثورية في إرتريا منذ الأربعينيات وحتى منتصف السبعينيات، كان أغلبه من العنصر المسلم عمومًا، و أبناء المنخفضات كانوا يشكلون الغالبية، دون إهمال الدور التاريخي البارز الذي لعبه أبناء المرتفعات من المسلمين وقلة من الوطنيين المسيحيين المخلصين.

هذه الخلفية الاجتماعية للثورة أثرت في الأداء سلبًا و إيجابًا، اثرت سلبًا لأن مواجهة الثورة الإرترية حتى منتصف السبعينيات ساهم في قمعها إرتريون، وبالتالي كان ذلك خصمًا على مفهوم الوطنية الإرترية. أما المساهمة الإيجابية، وهي الأهم والأكبر في هذا السياق، أن راية المقاومة للوجود الاستعماري الإثيوبي ظلت مرفوعة ولم تنكس حتى لو كانت تكلفة هذا الصمود وبالًا على مجتمعات بعينها، تم تشريدها إلى السودان في نهاية الستينيات وحتى منتصف السبعينيات من القرن الماضي، ولم يعد هؤلاء اللاجئون إلى ديارهم حتى يومنا هذا، رغم مضي قرابة ثلاثة عقود على تحرير البلاد.

وعندما انتقل حمل راية التحرير إلى تنظيم الجبهة الشعبية الذى كانت قاعدته الشعبية/الاجتماعية تتكون بدرجة كبيرة من أبناء الهضبة المسيحيين، بغض النظر عن أن أبناء المجموعات الأخرى من المسلمين لم يكن عددهم في صفوف المقاتلين أقل بأي حال من الأحوال من أبناء الهضبة الإرترية، من المسيحيين–التجرينيين، لكن الواجهة في قيادة التنظيم وكادره الأساسي كان يميل بصورة تدريجية وبوضوح لصالح مكون اجتماعي محدد، حتى أصبحت السمة الغالبة على التنظيم أنه يعتمد في نهجه العام على مكون اجتماعي معين بالدرجة الأولى، وهذا في نظري كان خصمًا على الوحدة الوطنية الإرترية، وشكل هذا الواقع أحد التحديات المستقبلية لمفهوم التعايش، والمساواة بين المكونات، حتى بعد تحرير البلاد من ربقة الاحتلال الإثيوبي. اختلال التوازن الاجتماعي كان وسيظل خصمًا على تجربة الجبهة الشعبية قبل التحرير وبعده، وإعادة التوازن الاجتماعي قضية يجب النظر إليها بجدية في عملية التحول الديمقراطي الذي نسعى إلى تحقيقه.

التعدد الثقافي:

المجتمع الإرتري مجتمع متعدد اللغات والأديان و أنماط الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي مجتمع متعدد الثقافات. هذا التعدد الثقافي يمكن أن يشكل عقبة أمام التفاهمات التي يمكن أن يصل اليها المجتمع لتوفير قدر من الاستقرار الناجم عن الاحترام المتبادل لهوياتنا وخياراتنا. وغياب الاحترام يعني بالضرورة غياب الاستقرار الذي يؤمن التعايش السلمي بين مكونات الوطن المختلفة.

هناك قضايا خلافية بين الإرتريين في المجال الثقافي، وهذا أمر طبيعي، كموضوع اللغة او اللغات الرسمية، وموضوع هوية الدولة، والتوازن الطائفي، ودور المؤسسة الدينية في الدولة الإرترية الديمقراطية-المدنية، وطبيعة القوانين التي تحكم الأحوال الشخصية في المجتمع وغيرها من القضايا، ولابد أن تبحث هذه القضايا على مائدة تفاوض مفتوحة، بعيدًا عن عقلية الهيمنة، والتسلط، والوصاية، لأن ذلك ينافي أسس الدولة المدنية الديمقراطية المتعددة الثقافات والمصالح.

الحوار بين الثقافات يؤدى بالنتيجة الى تلاقح الثقافات، ولم تتح للمجتمع الإرتري فضاءات حرة وديمقراطية للحوار بين المكونات التي تنتمي إلى مختلف الثقافات، للوصول الى ثقافة وطنية إرترية ديمقراطية تقر بالتعدد وتحترمه، وتتيح له كافة المجالات للنماء والازدهار، بعيدًا عن القمع والهيمنة والتسلط بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية الإرترية، والتي كانت نتيجتها هيمنة نهج وتفكير ثقافي معين لا يمنح الآخرين الإحساس بالراحة والطمأنينة، كما لا يمنحهم الإحساس بأنهم شركاء في وطن أساس التعامل فيه المواطنة، ويحترم فيه التعدد.

الخاتمة:

- الاهتمام بثقافة السلام، والاستفادة من أن الشعب الإرتري، مسلميه ومسيحيه، إيمانه بدينه قوي، فكما أن السلام يعتبر اسمًا من أسماء الله الحسنى، طبقًا للرؤية الإسلامية، كذلك يتحدث الإنجيل باستمرار عن المحبة السلام، وهذا رصيد وطني لم تتم الاستفادة منه حتى يومنا هذا إلا مؤخرًا، عند خروج تظاهرات كبيرة، وبشكل خجول، وليس بصورة تعزز وتؤكد على دور الدين والمؤسسات الدينية في السلم الأهلي والاجتماعي.
- السلام يحتاج إلى بيئة سليمة يتوفر فيها العدل والمساواة واحترام التعدد بكافة أشكاله، وأن أي مشروع للسلام ينجح وتكتب له الديمومة كلما كانت أسسه وبيئته سليمة.

كلمة رئيس المكتب التنفيذي
للمجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي
في مناسبة تأبين الشهيد المناضل/ المهندس خليفة عثمان حامد

يقول الله تعالى في محكم كتابه:

"مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً ۝ لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا".

صدق الله العظيم

إلى شعبنا الإرتري الصامد في كل مكان !!

إلى أسرة الفقيد الوطني أخي وقدوتي/ المهندس خليفة عثمان الحاج حامد

إلى المناضلين رفاق الشهيد في مسيرته النضالية الثرية، وإلى كافة القوى الوطنية المناضلة ضد الديكتاتورية في إرتريا ..

إلى كل من يطمح ويسعي لغد أفضل لوطننا الغالي..

إلى المدافعين عن حقوق الانسان في كل مكان ..

إلى أشقاء وأصدقاء الشعب الإرتري المناضل!!

أعزيكم جميعًا وأعزي نفسي في وفاه المناضل المتفرد والمتفاني لقضايا شعبه ووطنه، المهندس الإنسان خليفة عثمان الحاج حامد، الذي و افته المنية صباح يوم الجمعة المو افق 3 نوفمبر 2023 .

حقيقة تعجز الحروف والكلمات عن التعبير عن حجم الحزن والأسى في استشهاد المناضل/ خليفة عثمان، فلا شك أن المصاب جلل، إذ فقدنا وفقدت الحركة الوطنية الإرترية والشعب الإرتري مناضلاً عظيمًا و انسانًا متفردًا في أخلاقه وتواضعه، رجل ضحى بكل شيء و أفنى عمره كله في خدمة قضايا شعبه ووطنه .

كان الشهيد المهندس خليفة عثمان، بشهادة الجميع، وحدويًّا، وذا مو اقف وطنية عظيمة، وإسهامات كبيرة وحضورًا مشرّفًا في كل مجالات العمل الوطني. وليس من المبالغة في شيء التأكيد على أن الحركة الوطنية الإرترية فقدت بغيابه أحد رجالاتها، حيث كانت له إسهامات نضالية لا تخطئها العين، وآراء وطنية متقدمة في كل المجالات التي عمل بها .

يعجز المرء عن تعداد مآثر الفقيد الكثيرة والتي من أبرزها حرصه الشديد على وحدة الشعب الإرتري وبُعده عن أية ممارسة تنم عن الطائفية والجهوية ، وكان بحق أحد الرموز الوطنية الذين يحتذى بهم. كان الفقيد رجلاً من خيرة الرجال حُبًّا لوطنه وعطاءً وتضحية، وثابتًا على مو اقفه لا تهزه المصاعب والمحن، لم يتنازل عن مو اقفه المبدئية ولا عن حقوق شعبه في الحرية والديمقراطية، رغم الظروف القاسية التي مرت بها جبهة التحرير الإرترية التي كان أحد أبرز قياداتها وكوادرها. فاستمر صامدًا ومثابرًا على مبادئ جبهة التحرير الإرترية التي شارك في صنعها منذ ريعان شبابه .

الإخوة والأخوات،

قيض لي أن أكون قريبًا من الفقيد خلال سنوات إقامته في السويد، بعد أن أضطرته الظروف النضالية القاسية المجيء إلى هنا. وقد تأكد لي بما لا يدع أي مجال للشك، كيف كان هذا الشخص المتواضع جدًّا، عظيمًا في مو اقفه، ومتيمًا بحب شعبه، وو اثقًا من انتصار شعبنا الأبي على الحكم الجائر في بلادنا. تعلمت منه الكثير، وخاصة في مجال الكتابة والإعلام... وأجزم القول بأنه لولا العمل السياسي الذي أخذ كل وقته وجهده، لر أينا أديبًا من الطراز الأول .

ومن حظي أيضًا أن أتيحت لي فرصة الجلوس والنقاش بشكل مستمر مع الفقيد الراحل/ المهندس خليفة عثمان ومع رموزنا وقادتنا العظام، الشهيد القائد / أحمد محمد ناصر، المناضل المخلص الشهيد/ إيوب بسرات، المناضل الوطني الكبير/ أخي وقدوتي إبراهيم محمود قدم (متعه الله بالصحة وبطول العمر)، حيث كانوا يخوضون في تجربة جبهة التحرير الإرترية من كل النواحي، والتآمر الذي تعرضت له، وأهمية التمسك بمبادئها الوطنية التي تحاول قيادة الجبهة الشعبية ومن لف لفها، محوها من ذاكرة الشعب الإرتري. راجيًا من الله العلي القدير أن يعينني ويعين جيلي والجيل الذي يلينا أن نكون بمستوى هذا الجيل العملاق وندافع عن تلك المبادئ الوطنية التي سقط عشرات الآلاف من خيرة أبناء إرتريا شهداء في سبيلها .

إن عزاءنا في هذا المصاب الجلل هو ما تركه لنا المناضل الرمز/ المهندس خليفة عثمان من تاريخ نضالي كبير سنستقي، بالتأكيد، من معينه ما يُعيننا في مواصلة مسيرة تحرير الشعب الإرتري من النظام الديكتاتوري وبناء نظام ديمقراطي يتمتع في ظله شعبنا، بمختلف مكوناته، بالعدالة والمساواة والعيش الكريم .

مرة أخرى أعزي باسمي وباسم قيادة المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي ابنته رايموك، و ابنه عثمان، وكذلك أم أبنائه المناضلة/ ستي نورحسين وكافة أسرة الفقيد ومحبيه، ولا نقول إلا ما يُرضي الله .. إنا لله و إنا إليه راجعون.

ألا رحم الله الفقيد الوطني الكبير بقدر ما قدم لشعبه ولوطنه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة عزاء ومواساة

في فقيد الوطن القبطان/ أحمد محمد أحمد

بقلوب راضية بقضاء الله وقدره، تلقينا نبأ وفاة المناضل الكبير القبطان / أحمد محمد أحمد (حمادي)، في مدينة عدن باليمن الشقيق، وذلك بتاريخ 4 نوفمبر 2023. و إنني وإذ أتقدم، أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي في قيادة المجلس الوطني الإرتري، بخالص التعازي وأصدق المواساة لأسرته الكريمة ورفاق نضاله وشعبنا الإرتري المناضل، نرجو من الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يلهم الأسرة الكريمة جميل الصبر وحسن السلوان.

ولد المناضل الكبير القبطان حمادي في بلدة "برعسولي" الساحلية في إقليم دنكاليا، في عام 1929.. والتحق في وقت مبكر في صفوف جبهة التحرير الإرترية ليشارك بفعالية في تحرير شعبنا الإرتري من الاحتلال الإثيوبي البغيض. ويشهد كل من عاصره أنه كان أحد أهم العناصر التي أسست القوة البحرية لجبهة التحرير الإرترية، وساهمت بفعالية في نقل الأسلحة والذخائر والمقاتلين من الشواطئ الشرقية للبحر الأحمر إلى الشواطي الإرترية، والتي كان لها أثرٌ بالغٌ في تطوير العمل النضالي لجبهة التحرير الإرترية.

ولا يسعنا في هذا المصاب الجلل، إلا أن نعبر عن الحسرة التي نشعر بها ويشعر بها أبناء شعبنا بسبب الظلم والتجاهل الذي عاناه الرعيل الأول من أمثال المناضل الكبير/ حمادي، وكافة المناضلين الأبطال من قبل النظام الديكتاتوري الشمولي في إرتريا. إلا أننا وبعد تصريحات بعض رموزه التي اعترفت أمام الملأ بأن أن قيادة الجبهة الشعبية المتحكمة في إرتريا حاليًا كانت على استعداد للتنازل للمحتل الإثيوبي، عن ميناء عصب التي تعتبر قطعة عزيزة من تر ابنا الوطني، والتي دفع مناضلونا الأشاوس، وعلى رأسهم كوكبة من المناضلين من أبناء تلك المنطقة، كل غال ونفيس حتى تتحرر من ربقة الاستعمار الإثيوبي، لم نستغرب من سلوك النظام الشمولي في إرتريا ضد كل وطني غيور على شعبه وسيادته الوطنية غير المنقوصة.

و أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالدعوة الصادقة إلى كافة أبناء شعبنا وإلى قواه الوطنية الحية، لتعزيز وحدتهم الوطنية، وتأطير جهودهم النضالية للتصدي لكل ما يحاك ضد سيادتنا الوطنية وتمزيق وحدة شعبنا، ولتفويت الفرصة أمام الزمرة الديكتاتورية التي تحاول بشتى السبل أن تخترق صفوفنا، وذلك لإطالة أمد حكمها الجائر.

وفي الوقت الذي أعبر فيه، أصالة عن نفسي ونيابة عن قيادة المجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي، عن حسرتنا لأوضاع الرعيل الأول والمناضلين الأبطال، أؤكد على أننا سنواصل نضالنا على خطاهم دون هوادة حتى يسقط النظام الديكتاتوري القائم ومشاريعه المشبوهة، وتتحطم أحلام الإثيوبيين بكافة انتماءاتهم في إعادة احتلال أية قطعة من التراب الوطني المخضب بدماء شهدائنا الأبطال، وتتحقق أهداف ثورتنا المجيدة في بناء دولة يتمتع في ظلها شعبنا بالحرية والعدالة والمساواة، وليتبوأ المناضلون الأبطال وأسرهم الكريمة المكان الذي يستحقونه في المجتمع، ويكرم أبناؤهم نظير ما قدمه آباؤهم وأمهاتهم من تضحيات جسيمة من أجل حرية واستقلال إرتريا.

رحم الله الفقيد الراحل بقدر ما قدم لشعبه ولوطنه !!

نجاش عثمان إبراهيم

رئيس المكتب التنفيذي

للمجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي

من الميثاق السياسي
للمجلس الوطني الإرتري للتغيير الديمقراطي

الفصل الأول: مبادئ عامة

1. صيانة السيادة الوطنية الإرترية، والتي كرستها وعززتها عقود من النضال الوطني البطولي، والتأكيد على وحدة إرتريا، أرضًا وشعبًا، بحدودها الجغرافية المعترف بها دوليًا.
2. الإقرار بالتوزيع العادل للسلطة والثروة، انطلاقا من مبادئ الديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان، وتحقيقًا للعدل والمساواة بين كافة مكونات المجتمع الإرتري.
3. المواطنة أساس الحقوق والواجبات، والمواطنون متساوون أمام القانون.
4. احترام التنوع الثقافي والديني والقومي، وتأكيد احترام هذا التنوع بغية ترجمة مضامين الحقوق الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية على أرض الواقع.
5. الإقرار بكافة الحقوق التي نصت عليها المواثيق الدولية في شأن حقوق الإنسان، ومنها :حرية الاعتقاد، والعبادة، والرأي، والتعبير، والنشر، والتنظيم، والتملك، والتنقل، وغيرها من الحريات العامة والشخصية، وتضمينها في الدستور.
6. اعتبار القومية والدين والثقافة مكونات أساسية لهوية الشعب الإرتري، لذا يجب ضمان حقوق تلك المكونات الأساسية.
7. الحماية الدستورية في تبني أي تنظيم أو حزب إرتري البرنامج السياسي الذي يراه صالحاً للحكم، واحترام حقه المبدئي لإقناع الشعب به .
8. الإقرار بأن الشعب مصدر السلطة، يمارسها عبر عملية سياسية ديمقراطية دستورية.
9. الإقرار بأن اللغات الإرترية كلها وطنية ومتساوية، ومن بينها اللغتان العربية، والتجرينية هما اللغتان الرسميتان في إرتريا، كما يحق للقوميات الإرترية استخدام وتطوير لغاتها.
10. النضال والالتزام بإقامة نظام ديمقراطي قائم على التعددية السياسية والحزبية دون استثناء لأحد.
11. الإقرار بمبدأ التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع، ونبذ العنف للاستيلاء عليها، وفصل السلطات الثلاث: التشريعية، التنفيذية، والقضائية.
12. الإقرار بنظام حكم لا مركزي يضمنه الدستور
13. مناهضة النعرات العرقية والطائفية والمناطقية، والنظرة الشوفينية.
14. النضال ضد كل أشكال التطرف والعنف والإرهاب.
15. بما أن حق تقرير القوميات من الحقوق الديمقراطية، فإنه ينبغي أن ينظر إليها بعناية، في ظل الدولة الإرترية الواحدة في دستور إرتريا القادم.
16. يحق لأية قومية أن يطلق عليها الاسم الذي ترتضيه لنفسها، ومنع الدمج القسري الذي يمارسه النظام.
17. الأرض ملك لأهلها، وكل أرض وممتلكات انتزعت بغير حق تعود لأصحابها بطريقة قانونية وعادلة.
18. الاقرار بمبدأ المساواة بكل الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية للمرأة، والمنصوص عليها في القوانين والمواثيق الدولية.
19. انتهاج سياسة خارجية مبنية على اساس المصالح المشتركة والاعتراف بالعلاقات المتكافئة، واحترام سيادة الدول، والمحافظة على السلام الاقليمي والعالمي، والالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية
20. خلق أرضية لإقامة جيش وطني يتصدى لمهمة الدفاع عن السيادة الوطنية واحترام استقلال إرتريا، واستتباب السلام والاستقرار في البلاد.